

تحرك عاجل

ناشطة سعودية قيد الحبس الانفرادي

وُضعت مدافعة حقوق الإنسان نسيمه الساده قيد الحبس الانفرادي منذ مطلع فبراير/شباط 2019 بسجن المباحث في الدمام؛ حيث اعتقلت نسيمه منذ يوليو/تموز 2018 دون أن تُوجه لها أي تهمة أو أن تُقدم للمحاكمة. وقد جاء اعتقال نسيمه ضمن موجة أخيرة من الاعتقالات استهدفت نشطاء حقوق الإنسان السعوديين. فمنذ مايو/أيار 2018، اعتُقل ما لا يقل عن 15 ناشطاً لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، من بينهم مدافعات عن حقوق الإنسان، دون أن يُوجه لهم أي تهمة. وبهذا، فإن منظمة العفو الدولية تدعو السلطات السعودية إلى الإفراج عن نسيمه الساده، وجميع نشطاء حقوق الإنسان على الفور دون أي شرطٍ أو قيد.

بادر بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيرك الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

خادم الحرمين الشريفين

مكتب جلالة الملك

الديوان الملكي، الرياض

المملكة العربية السعودية

فاكس: +966 11 403 3125

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود،

تحية طيبة وبعد ...

نسيمه الساده مدافعة عن حقوق الإنسان مُحْتَجِزة تعسفياً منذ يوليو/تموز 2018؛ ووفقاً لمصادر موثوقة، وُضعت نسيمه قيد الحبس الانفرادي منذ مطلع فبراير/شباط 2019 بسجن المباحث في الدمام. كما أنها تُحتجز منذ يوليو/تموز 2018 دون أن تُوجه لها تهمة أو أن تُحاكم.

وكانت نسيمه تشارك في حملات من أجل تعزيز الحقوق المدنية والسياسية، وحقوق الأقلية الشيعية بالمنطقة الشرقية وحقوق المرأة، ولا سيما حق المرأة في قيادة السيارات، وإنهاء النظام القمعي لولاية الرجل". وتعرضت نسيمه قبل اعتقالها للاستهداف والمضايقة، وحُظرت من السفر، مرارًا وتكرارًا، بسبب أنشطتها في مضمار حقوق الإنسان.

لذا، نحث جلالكم على أن تُفرجوا عن نسيمه السادة وكافة النشطاء، ومن بينهم السيدات المُحتجزات دون أن تُوجه لهن أي تهمة، على الفور وبدون شرطٍ أو قيد؛ وذلك نظرًا لأنها لم تُعتقل إلا لمجرد ممارستها السلمية لحقها في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

اعتُقل في المملكة العربية السعودية ما لا يقل عن 15 مدافعًا عن حقوق الإنسان، من بينهم مدافعات عن حقوق الإنسان، دون أن تُوجه لهم تهمة. فقد أفادت وكالة الأنباء السعودية، في 19 مايو/أيار 2018، بأن سبعة أفراد اعتُقلوا لـ"تواصلهم المشبوه مع جهات خارجية فيما يدعم أنشطتهم" و"تجنيد أشخاص يعملون بمواقع حكومية حساسة"، و"تقديم الدعم المالي للعناصر المعادية في الخارج بهدف النيل من أمن واستقرار المملكة وسلمها الاجتماعي والمساس بالأحمة الوطنية". وكان من بين هؤلاء الذين اعتُقلوا مدافعات حقوق الإنسان البارزات: لُجين الهذلول، وإيمان النفجان، وعزيزة اليوسف. وقد واجهن اتهامات عبر وسائل الإعلام الموالية للدولة، تضمنت انتهاك الأمر الملكي رقم 44/أ، أحد المراسيم المترتبة على قانون مكافحة الإرهاب الصادر في 2014، من خلال تشكيل "خلية" وتهديد أمن الدولة من خلال "تواصلهم مع جهات خارجية بهدف النيل من استقرار المملكة والمساس بالأحمة الاجتماعية". ويُذكر أنه قد استُند فيما مضى إلى الأمر الملكي رقم 44/أ في محاكمة مدافعين عن حقوق الإنسان. ففي فبراير/شباط 2018، حُكم على مدافع حقوق الإنسان عصام كوشك، الذي دأب على الدعوة عبر وسائل التواصل الاجتماعي إلى إجراء الإصلاحات، واحترام حقوق الإنسان في السعودية، وكذلك مدافع حقوق الإنسان عيسى النخيفي بالسجن لمدة أربعة أعوام يليها منعٌ من السفر لمدة أربعة أعوام، والسجن لمدة ستة أعوام يتبعهم منعٌ من السفر لمدة ستة أعوامٍ أخرى، على التوالي. وقد طالبت النيابة العامة بتوقيع أقصى عقوبة ممكنة على التهم الموجهة إليهما والتي تتضمن، من جملة تهمةٍ أخرى، تهمة "الانتماء للتيارات أو الجماعات - وما في حكمها - الدينية أو الفكرية المتطرفة أو المصنفة كمنظمات إرهابية

داخليًا أو إقليميًا أو دوليًا"، والتي يُعاقب عليها، وفقًا للأمر الملكي رقم 44/أ، بالسجن لما يصل إلى 20 عامًا.

وفي يوليو/تموز 2018، تعرضت الناشطتان البارزتان سمر بدوي ونسيمة السادة أيضًا للاحتجاز التعسفي. كما احتجزت السلطات ناشطتي حقوق المرأة نوف عبد العزيز ومياء الزهراني، في يونيو/حزيران 2018، واحتُجز كذلك نشطاء تعرضوا للاضطهاد لعملمهم في مجال حقوق الإنسان مثل محمد البجادي وخالد العمير. كما وردت أنباء عن اعتقال ناشطة حقوق المرأة البارزة، والأستاذة الجامعية، هتون الفاسي بعد بضعة أيامٍ من رفع الحظر المفروض على قيادة النساء للسيارات في يونيو/حزيران 2018.

ووردت أنباء، في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، تُفيد بوقوع أعمال تعذيب وعنف جنسي وغيره من ضروب المعاملة السيئة بحق العديد من النشطاء في الأشهر الثلاثة الأولى من احتجازهم، وتضمن هؤلاء عدة سيدات معتقلات منذ مايو/أيار 2018. كما وردت أنباء عن محاولة إحدى الناشطات الانتحار عدة مرات داخل السجن. (انظر البيان الصحفي: المملكة العربية السعودية: أنباء تفيد بتعرض الناشطين المحتجزين للتعذيب والتحرش الجنسي

<https://www.amnesty.org/en/latest/news/2018/11/saudi-arabia-reports-of-torture-and-sexual-harassment-of-detained-activists/>

وتمثل موجة الاعتقالات، التي وقعت في مايو/أيار 2018، نموذجًا للقمع المتواصل المُمارس ضد حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، واستمرار قمع حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وحرية التجمع. فمنذ مطلع 2018، حوكم العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، وأُصدرت بحقهم أحكام قاسية بالسجن، وكذلك أوامر بمنعهم من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والسفر بسبب ممارستهم أنشطة سلمية تتعلق بحقوق الإنسان، وجاء ذلك بمقتضى أحكام قانون مكافحة الإرهاب، والمراسيم المترتبة عليه، وقانون مكافحة الجرائم المعلوماتية. (انظر البيان الصحفي: المملكة العربية السعودية: أول مدافعين عن حقوق الإنسان يُصدر عليهما حكم تحت قيادة ولي العهد "الإصلاحي" محمد بن

<https://www.amnesty.org/en/latest/news/2018/01/saudi-arabia-first-human-rights-defenders-sentenced-under-leadership-of-reformer-crown-prince-mohammad-bin-salman/>

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكن استخدام لغة بلدك

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 8 يناير/كانون الثاني 2020

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: نسيمة السادة (صيغ المؤنث)